

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الشريعة والإقتصاد
قسم الشريعة والقانون

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية-قسنطينة -

الحماية الجنائية من الجرائم الأخلاقية عبر وسائل
الإعلام والاتصال في ضوء الفقه الجنائي الإسلامي
والقانون الجنائي الوضعي
-دراسة مقارنة-

مذكرة بحث مقدمة لنيل درجة ماجستير في الشريعة والقانون
تخصص: فقه جنائي

إشراف الأستاذ د. بلقاسم حديد

إعداد الطالب:

دولة ياسين

أمام لجنة المناقشة المتكونة من:

رئيساً	جامعة قسنطينة 01	أستاذ محاضر	أ.د عبد الحفيظ طاشور
مشرفاً ومقرراً	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ محاضر.أ.	د. بلقاسم حديد
عضواً مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ محاضر.أ.	د. نورالدين ميساوي
عضواً مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ محاضر.أ.	د. وسيلة شريط
عضواً مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ محاضر.أ.	د. مفيدة بلهامل

السنة الجامعية 2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يشهد العالم اليوم تطورا كبيرا في مختلف مجالات الحياة بشكل عام، وعلى مستوى تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال بشكل خاص؛ إلا أنه بقدر ما حققه الإنسان من إيجابيات من خلال هذا التطور الكبير في وسائل الإعلام والاتصال، كان في المقابل لهذا التطور أيضا أثره السلبي على حياته، فقد وجدت عصابات الإجرام ومجبي الفساد في هذه الوسائل ضالتها لتطوير أعمالها الإجرامية ونشر الفساد في الأرض، خاصة في مجال الجريمة التي تمس أخلاق وعرض الإنسان، فتطورت صور الجريمة الأخلاقية وأخذت أشكالا جديدة لم تكن معروفة من قبل، نتيجة لاستغلال وسائل الاتصال الحديثة في نشر الفساد الأخلاقي، والتحريض على الفجور ونشر الإباحية، والاستغلال الجنسي للأطفال وحتى البالغين (النساء خصوصا)، وخير مثال على ذلك ما تشهده اليوم شبكة الإنترنت من انتشار رهيب للمواقع الإباحية، والمنتديات التي تتم فيها الحوارات والعروض الجنسية المباشرة.

وكان الدافع إلى الكتابة في هذا الموضوع العديد من الأسباب منها الانتشار الرهيب للجريمة الأخلاقية بصفة عامة وفي وسائل الإعلام والاتصال بصفة خاصة، إضافة إلى ما تخلفه الجريمة الأخلاقية من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

والبحث يهدف إجمالا إلى بيان مفهوم الجرائم الأخلاقية التي تتم بواسطة وسائل الإعلام والاتصال، مع بيان صورها، وأسباب انتشارها وما تخلفه من آثار على الفرد والمجتمع، إضافة إلى بيان حكم وعقوبة هذه الجرائم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، والقواعد الإجرائية التي تكفل المتابعة القضائية في مثل هذه الجرائم.

وللبحث أهمية بالغة لكونه يتعلق بحفظ الأخلاق والعرض وهما من الأسس التي جاءت الشريعة الإسلامية لحفظها، ثم إنه من هذه الجرائم ما لم تنص الشريعة الإسلامية على عقوبات محددة لها، وإنما هي تندرج تحت قسم التعزير، فكان لا بد من بيان هذه الجزئية.

وكما سبق وأن ذكرت، فإن التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى ظهور صور جديدة من الجرائم الأخلاقية غير تلك الصور التقليدية التي عُرِفَتْ بها، فقد وفرت وسائل الإعلام والاتصال وشبكة الإنترنت أرضا خصبة لنشر الإباحية والفساد الأخلاقي بكل أنواعه،

وأصبحت هذه الوسائل تستغل من قبل شركات غربية لكسب الأموال من خلال عرض الإباحية الفاضحة مستندة في ذلك إلى حرية التعبير والرأي أو بالأحرى ما يعرف اليوم بالحرية الجنسية، وهذا الأمر وضع مجتمعاتنا الإسلامية أمام هذا الخطر الداهم، فنحن اليوم أمام طوفان كبير من الانحلال والفساد الخلقي الذي ييثر في وسائل الإعلام والاتصال، مما يستدعي منا البحث عن السبيل الذي يقينا شر هذا الخطر الذي يهدد المبادئ الأخلاقية لمجتمعاتنا الإسلامية، ولعل من أهم الوسائل التي تصد الفساد الأخلاقي وتقلل من انتشاره، التشريع الجنائي، لما يتضمنه من قوة الردع والزجر لمن فسدت فطرهم وأصبحت لا تُقَوِّمُ إلا بالعقاب، فيا ترى ما هي سبل الحماية الجنائية من الجرائم الأخلاقية في وسائل الإعلام والاتصال التي تضمنها الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري؟ ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الإشكالات الفرعية الآتية:

ما هو مفهوم الحماية الجنائية والجرائم الأخلاقية في وسائل الإعلام والاتصال؟

ما هي صور هذه الجرائم في واقع المجتمعات اليوم وأسباب انتشارها والآثار السلبية التي تخلفها؟

ما هو حكم وعقوبة هذه الجرائم في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الجزائري؟

ما هي القواعد الإجرائية التي تضمن متابعة مرتكبي هذه الجرائم وإثبات إدانتهم بها؟

كل هاته الأسئلة جاء هذا البحث لمحاولة الإجابة عنها وإيجاد الحلول لما تطرحه من إشكالات؛ وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.